بسم الله الرحمن الرحيم

(طرق المتكلمين في إثبات وجود الله)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه خلاصة أدلة المتكلمين على إثبات وجود الباري تعالى، مع أن الرّسل صلوات الله وسلامه عليهم قد قالت لأممها:{ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}[إبراهيم: ١٠] والمتكلمون حين قرروا أنّ معرفة الله نظرية لا فطرية وأوجبوا النظر والاستدلال على المكلّفين قد غلطوا من جهات:

الأولى: جعلها نظرية لا فطرية.

الثانية: إيجاب هذا على المكلفين وإلزامهم به، وجعله أول واجب على المكلف.

الثالثة: جعلهم النظر المفضي للعلم محصورا في دليل الحدوث " الجواهر والأعراض " أو "دليل الإمكان".

الرابعة: طعن بعضهم في صحة إيمان المقلّد الذي وُلد على الإسلام؛ لأنه لم ينظر ولم يستدل.

وهذا المأخذ – أعني النظر– لم يتفطن لتفصيله بعض أهل العلم؛ فبعض أهل السّنة يذمّ مطلق النّظر، بينما النّظر في آيات الله الكونية والشرعية مسلك قرآني ؛ فالنظر المذموم إنما هو النّظر الكلامي المبني على " دليل الحدوث " وأن العالم لا يخلو من الجواهر والأعراض، والأعراض لا تبقى زمانين ومالا يخلو من الحوادث حادث، أو وما لا يخلو من جنس الحوادث حادث ...وسائر مقدمات الدليل المعروفة في مظانها؛ فهذا نظر مذموم بدعيّ مع فساده في نفسه أو خفاء بعض مقدماته.

أما النظر في الآيات المتلوّة والمجلوة، وفي الأنفس والآفاق كما في قوله تعالى: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ }[فُصِّلَت :٥٣] وقوله تعالى:{أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَت}[الغاشية: ١٧]وقوله تعالى:{وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُون}[الذاريات :٢١] وقوله تعالى:{ مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُور}[الملك: ٣] وغيرها كثير، فهو مسلك قرآني برهاني إيماني كما هو مبثوث في الوحي المطهر، وهو لا ينافي الفطرة بل يؤكدها ويكمّلها و يثبتها، ففرق بين النّظر الكلامي البدعي والنظر السلفي القرآني الإيماني.

طرق المتكلمين في إثبات وجود الله ثلاثة:

١- طريقة الإمكان.

٢- طريقة الحدوث، بالاستدلال بها على أن الموصوف ممكن.

٣- طريقة الاختصاص. (الاستدلال بالاختصاص على إمكان المخ صرَّص أو حدوثه) وقد تدخل في الثاني.

أولا: طريقة الأعراض، وهو دليل الحدوث. وهو الاستدلال بالأعراض على حدوث الموصوف بها.

قال الرازي: إن جمهور المتكلمين لا يعولون إلا على هذا الطريق في إثبات العلم بوجود الله.

وقال بعضهم: إن انسد هذا الطريق فقد انسد الطريق لمعرفة حدوث العالم وإثبات الصانع.

تاريخه:

أصول هذا الدليل كانت عند الفلاسفة اليونان (أفلاطون وتلميذه أرسطو) حيث قررا: أن حركات العالم لابد أن تنتهي إلى محرك غير متحرك؛ لأنه لو كان متحركا لاحتاج إلى شيء يحركه، وهذا محال.

وقد أرادوا بالحركة عموم الأعراض مثل الحرارة والبرودة.

- بدأ عند الفلاسفة اليونان. ثم انتقل إلى النصارى، وقد ذكرها يوحنا الدمشقي النصراني وكان مجاورا للجعد وللجهم.

-ثم انتقل إلى هذه الأمة بعد القرن الأول ، بعد انقراض أكابر التابعين، وأول من احتج بها الجعد والجهم.

-ثم انتقلت إلى المعتزلة عن طريق عمرو بن عبيد، ثم أبو الهذيل العلاف.

-ثم انتقلت من المعتزلة إلى بقية الفرق كالأشعرية والماتريدية، إلا أن أبا الحسن قد رده في طوره المتأخر وذكر ذلك تلميذه ابن مجاهد في رسالته إلى أهل الثغر.

أما الماتريدي فقد غلا فيه حتى أشار إلى أنه الطريق الوحيد لمعرفة حدوث العالم ووجود الباري.

-ثم انتشر بين سائر الفرق الكلامية وإن تنازعوا في مقدماته ولوازمه وصار علامة على أهل البدع.

- وهؤلاء المتكلمون أرادوا بهذا الدليل الرد على الفلاسفة في دعوى قِدم العالم فلم يجدوا دليلا إلا دليلا مستوردا منهم.

أسسه:

أسس هذا الدليل ثلاثة، لكل أساس مقدماته ولكل مقدمة حججها.

الأساس الأول: إثبات حدوث العالم. (والعالم هو كل ما سوى الله) وهو يتكون من أمرين:

أ- أعيان الجواهر الفردية ، والأجسام مؤلفة من الجواهر ، والجواهر الجزء الذي لا يتصور تجزؤه عقلا، والجواهر الفردة قال بها بعض الفلاسفة وأخذها منهم المتكلمون، والفرق أن الفلاسفة يقولون قديمة والمتكلمون حادثة، وبعضهم قال: يكون من الهيولى.

ب- أعراض قائمة بتلك الجواهر والأجسام.

وهذا الأساس (إثبات حدوث العالم) له أربع مقدمات:

١ - إثبات وجود الأعراض.

ودليلهم: أن الأجسام يجري عليها تغير كالحركة والسكون وهذا التغير إما أن يكون راجعا للجسم أو لمعنى خارج منه، فإن كان راجعا إلى ذاته لزم الجمع بين النقيضين كأن يكون متحركا حال سكونه، وهذا باطل فتعين الثاني (إلى معنى خارج عن ذاته).

٢- إثبات حدوث الأعراض. ويثبتونه بدليل العدم والبطلان، وهو مبني على مقدمتين:

الأولى: أن الأعراض يجوز عليها العدم.

الثانية: القديم لا يجوز عليه العدم. إذًا: الأعراض غير قديمة(حادثة).

٣- إثبات أن الأجسام لا تنفك عن هذه الأعراض الحادثة ولا تسبقها، وهنا ينتقض الاستدلال على وجود الأجسام لكن قال بعضهم: إن العلم بها ضروري.

ودليلهم على أن الأجسام لا تنفك عن الأعراض لهم اتجاهان:

أ- قالت الأشعرية والماتريدية: إن الأجسام لا تخلو من كل جنس من الأعراض حتى قالوا: لكل جسم طعم ورائحة ولون.

ب- قالت المعتزلة: إن كل جسم لا يخلو من الأكوان وهي: الاجتماع والافتراق والحركة والسكون.

٤- إثبات أن ما لا يخلو من حادث فهو حادث، وألحقوا بها امتناع حوادث لا أول لها لعدم تفريقهم بين النوع(الكل) والآحاد.

ودليلهم: فمنهم من قال: العلم بها ضروري لا يحتاج إلى دليل.

ومنهم من قال: الجسم إذا لم يخل من الحوادث ولم يتقدمها وجب أن يكون حظه من الوجود كحظها وحظ هذه المعاني في الوجود حدوثها ووجودها بعد عدمها فالغاية في حظ الجسم من الوجود هو الحدوث والوجود بعد العدم.

النتيجة: إن الأعراض والأجسام حادثة. إذًا: العالم حادث.

الأساس الثاني: إثبات أن كل حادث لابد له من محدث.

واختلفوا في دليله: فمنهم من قال بأن العلم به ضروري فلا يحتاج إلى دليل، ومنهم الجويني والغزالي والرازي.

- والآخرون قالوا: لا بدّ من دليل واستدلوا بدليلين:

الأول: قياس التمثيل، وهو قياس الغائب على الشاهد.

الثاني: دليل التخصيص والتعيين وهو: أن العالم قد ثبت حدوثه والحادث جائز الحدوث (فيجوز وجوده وانتفاؤه). وتخصيص حدوثه في هذا الوقت المعيّن دون غيره وعلى تلك الصفات دليل على افتقاره إلى مخصص؛ فتعين ثبوت المخصص، وهو الفاعل المختار.

الأساس الثالث: إثبات أن المحدث هو الله.

وكان حقّ هذا الحكم أن يكون نتيجة ضرورية للأساسين السابقين لا أن يكون مقدمة ثالثة، لكنهم جعلوا هذه المسألة من النظريات التي تحتاج إلى دليل ودليلهم عليه هو دليل السبر والتقسيم.

وهو الدليل القائم على فرض احتمالات متعددة ثم إبطالها حتى لا يبقى إلا واحد وهو الصحيح.

فقالوا: الاحتمالات:

١- أن يكون العالم أحدث نفسه، ولا يصح أن:

أ- يكون أحدث نفسه بعد وجوده.

ب- كما لا يصح أن يكون أحدث نفسه قبل وجوده.

٢- تكون الطبيعة أحدثت العالم، وهذا باطل لما يلي:

أ- أن تكون الطبيعة قديمة فيلزم قدم العالم وهو باطل.

ب- أن تكون الطبيعة حادثة تفتقر إلى مخصص وهذا المخصص إما يكون قديما فيلزم قدم العالم، أو حادثا فيلزمه مخصص فيتسلسل القول، وهذا باطل.

٣- أن تكون العلة الموجبة هي التي أحدثت العالم (وهذا مثل ما قبله).

٤- أن يكون قد أحدثها فاعل مختار وهو الله ، وهذا هو المتعين، فثبت أن المحدث لهذا العالم هو الله تبارك وتعالى.

الرد الإجمالي لهذا الدليل:

١- إن هذا الدليل بدعة محدثة في الدين.

٢- إنه قد تواتر ذم السلف الأوائل لهذا الدليل، ومن ذلك قول أبي حنيفة لما سئل عما أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام بقوله: "مقالات الفلاسفة! عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة". ذم الكلام للمقري وللهروي، والشافعي.

٣- أنه طريقة صعبة معتاصة مسالكها وعرة وعويصة ، ومقدماتها طويلة ودقيقة ، كثير منها يخفى دركه على أهل الصناعة والجدل فكيف بعامة الناس.

٤- أن المستدل عليه هو أقرب إلى الذهن والفطرة من ذلك.

٥- أن الدليل المزعوم يؤتى به في الأصل لتصور المستدل عليه فكيف يجعل الدليل أصعب تصورا من المستدل عليه.

٦- يبين بطلانه ما لزمه من لوازم فاسدة وآثار باطلة.

٧- هناك من الدلائل النقلية والعقلية لإثبات الباري وربوبيته ما هو أظهر في البيان وأقرب لمدارك الناس وأكمل في تحصيل المقصود وأسلم من الشوائب الفاسدة من هذا الدليل.

٨- أن طائفة من علماء الأشعرية القائلين به قالوا ببطلانه وبدعيته، قال ابن مجاهد في الرسالة إلى أهل الثغر: " وكان ما يستدل به من أخباره على ذلك أوضح دلالة من دليل الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل عليهم السلام".

وقال أبو حامد الغزالي:"وليت شعري متى نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة إحضار أعرابي أسلم وقوله له: الدليل على أن العالم حادث أنه لا يخلو من أعراض وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث". فيصل التفرقة(ص٧٦).

وقال الآمدي: " وهو عند التحقيق سراب غير حقيقة". غاية المرام(ص٢٤٠).

٩- الدليل المبني على مقدمات فإبطال إحدى المقدمات كاف في إبطاله.

ومقدمات دليل الحدوث على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدمات صحيحة: سواء كانت نظرية أو ضرورية. (نظرية: تحتاج إلى دليل. ضرورية: بدهية يستدل بها) مثل :الأعراض والأجسام موجودة. والحادث لابد له من محدث.

الثاني: مقدمات فيها ألفاظ مجملة تحتمل معان صحيحة وأخرى باطلة، مثل: امتناع حوادث لا أول لها.

الثالث: مقدمات باطلة مثل قولهم بالجوهر الفرد. ومثل قولهم: ما لا يخلو من الحادث فهو حادث.

والتفصيل يحتاج إلى تفصيل ليس هذا موضعه.

ينظر: كتاب الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات.د.عبدالقادر عطا صوفي(٢/٥).

أثر هذا الدليل:

*** عند الجهمية والمعتزلة:**

أ- نفي الصفات.

ب- نفي الجهمية للأسماء الحسنى.

ج- قول الجهم بفناء الجنة والنار.

د- قول العلاف بانقطاع حركات أهل الجنة والنار.

*** عند الكلابية والأشاعرة والماتريدية:**

أ- نفي صفات الفعل الاختيارية.

ب- القول بأن الله كان معطلا عن كثير من صفاته قبل أن يخلق الخلق.

طريق الحدوث الشرعي:

تبين مما سبق دليل حدوث الأعراض الكلامي المذموم.

لكن هناك الاستدلال بحدوث الأعيان من المخلوقات على خالقها وعلى توحيده، وهذه طريقة قرآنية صحيحة، وهي التي أشار إليها الحق تبارك وتعالى بقوله: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُون}[الطور:٣٥]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:"نحن نشاهد حدوث المحدثات: كالحيوان والمعدن والنبات والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد كما قال تعالى: {أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون}"درء التعارض (٣/ ٩٨، ٢٦٥) و(٨/٢٩٣-٢٩٤).

وهذه وغيرها يمكن صياغتها بدليل برهاني واضح سالم من التعقيد ومن المعارض فيمكن أن يقال: الموجود إما قديم أو حادث، والحادث لا بدّ له من محدث، والموجود إما واجب أو ممكن، والممكن لا بدّ له من واجب. والموجود إما غني أو فقير، والفقير لابدّ له من غنيّ، والموجود إما خالق أو مخلوق، والمخلوق لابدّ له من خالق.

قال ابن تيمية، رحمه الله:"فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقليّة صحيحة. وهي شرعيّة؛ دلّ القرآن عليها، وهدى النّاس إليها، وبيّنها وأرشد إليها" النبوات(٢٩٢-٢٩٣).

وإذا تأمّل المرء تجلّت له القاعدة التي تقول: "غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما قد نبهنا على بعضه" شرح الاصفهانية(١/٥١).

وهذا يدل على سعة طرق إثبات الخالق سبحانه، وسهولتها ووضوحها.

دليل الاختصاص:

وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بما هي عليه من كيف أو مقدار أو تحيّز، وكونها في جهة مما يدل على حدوثها.

يقول ابن تيمية، رحمه الله: "فإن جماع هذه الطرق- التي استدلوا بها على نفي الصفات- هي طريقان أو ثلاثة:

- طريقة الأعراض والاستدلال بها على حدوث الموصوف بها أو ببعضها..
- وطريقة التركيب والاستدلال بها على أن الموصوف بها ممكن أو محدث.

فهاتان الطريقتان هما جماع ما يذكر في هذا الباب.

- والثالثة: الاستدلال بالاختصاص على إمكان المختص أو حدوثه، قد يقال: إنها طريقة أخرى وقد تدخل في الأولى". درء التعارض(٧/١٤١)

فدليل الاختصاص إذنْ قد يدخل في دليل الأعراض وحدوث الأجسام وقد يفصل عنه.

وهو مكون من مقدمتين ونتيجة:

الأولى: كل مخصَّص لا بدّ له من مخصِّص.

فلو لم يكن ثمة مخصص جعل الجسم على شكل معيّن أو مقدار معين أو في جهة معينة لكان ترجيحا لأحد المتماثلين على الآخر بغير مرجح.

وترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح معلوم الفساد وبالضرورة.

الثانية: كل مفتقر إلى ما يخصصه فهو حادث (كل مخصَّص فهو حادث).

فالنتيجة: إذنْ: الأجسام والجواهر حادثة.

فوجه استدلالهم على حدوث الأجسام بطريقة الاختصاص وهو وجود مخصص جعل هذه الأجسام في شكل ومقدار وحيز معين.

وبهذا استدل به بعضهم على وجود الخالق سبحانه وتعالى.

واستدلوا به على نفي الصفات وخاصة صفتي العلو والاستواء بقولهم: إن الله ليس بجسم.

والجسم عندهم لابدّ له من قدر وحدّ وحيّز معيّن.

فدل ذلك على نفي الجهة والحيز عن الله تعالى.

وقالوا: لو أثبتنا ذلك لأثبتنا الجسمية، وهي منتفية عن الله فدل على انتفاء الحيز والجهة عن الله تعالى.

والأصل أن هذا الدليل هو من قول ابن سيناء لكن أخذه منه بعض الأشعرية لنفي صفتين على وجه الخصوص وإلا فالمعتمد عندهم هو دليل حدوث الأعراض.

وبطلان هذا الدليل ينصب على مقدمته الثانية (كل مفتقر إلى المخصص محدث).

وممن ضعّف هذا الدليل قبل شيخ الإسلام، الآمدي حيث قال: " وهذا المسلك ضعيف أيضا إذ لقائل أن يقول: المقدمة الأولى وإن كانت مسلمة غير أن المقدمة الثانية وهي أن كل مفتقر إلى مخصص محدث وما ذكر في تقريرها باطل". أبكار الأفكار(٢/٣٣٠).

الرد عليهم:

يرد عليهم من ثلاثة أوجه:

١- مِن رد بعضهم على بعض، كرد الآمدي على دليلهم.

٢- بما سبق من رد على المقدمة الثانية من دليل الأعراض وهي أن ما لا يخلو من حادث فهو حادث. وهنا قالوا: إن ما لا يخلو من تخصيص فهو حادث، وهذا باطل يدل عليه الوجه الثالث.

٣- إن واجب الوجود القديم الأزلي يختص بما لا يشركه فيه غيره، فله ذات وحقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره.

فبناء على قاعدتهم (المقدمة الثانية : كل مختص يفتقر إلى مخصص مباين له) يلزم أن يكون اختصاص واجب الوجود بما اختص به لابد له من مخصص فيلزم تعطيل واجب الوجود، ويلزم أن يكون كل موجود بلا استثناء بما فيها واجب الوجود ممكنًا.

وقد قال ابن تيمية ي شرح الاصبهانية ص٥٣: "وهذا الاستدلال بالتخصيص على المخصِّص وإن كان صحيحًا، فليس بمسلك سديد على الإطلاق، فإن العلم بأن المحدَث لا بدّ له من محدِث أبين من هذا، فلا يحتاج إلى هاتين المقدمتين اللتين هما أخفى من ذلك . ومن استدل على الجليِّ بالخفيِّ، فإنه وإن تكلم بحق فلم يسلك طريق الاستدلال".

والخلاصة: أن دليل الاختصاص من أضعف الأدلة وهو دليل مهزوز، ومع ذلك أخذ به بعض الأشعرية لإثبات حدوث الجسام.

أما دليل الإمكان فلتفصيله والرد عليه موضع آخر.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

حرره :

أ.د.عبد الله بن عمر الدميجي

١٤٤٢/٣/٢٧هـ